Cour Pénale Internationale
International Criminal Court
Assemblée des États Parties
Assembly of States Parties

ICC-ASP-20100504-PR522-ARA

لاهاي – ٤ مايو ٢٠١٠

ندوة حول المحكمة الجنائية الدولية في الأمم المتحدة

"المؤتمر الاستعراضي: التحديات الرئيسية للعدالة الجنائية الدولية"

كجزء من الاستعدادات للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي ، قامت البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة بتنظيم ندوة يوم ٣٠ أبريل ٢٠١٠ ، حول المحكمة الجنائية الدولية بعنوان "استعراض المؤتمر : التحديات الرئيسية عن العدالة الجنائية الدولية".

في كلمته خلال افتتاح هذا الجزء من الندوة التي ادارها الممثل الدائم لسلوفاكيا ، السيد السفير ميلوس كوتيريك ، الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ، أشار إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هي محور نظام العدالة الجنائية الدولية ، ولكن من أجل أن تكون ناجحة ، فان نظام روما الأساسي بحاجة الى الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

وأشار السيد بان كي مون ، الذي كان قد أرسل دعوات في أغسطس من عام ٢٠٠٩ إلى جميع رؤساء الدول لحضور المؤتمر الاستعراضي ، مشيرا الى أن التصديق العالمي يشكل واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجهها المحكمة، و انه سينادي شخصيا في كمبالا الجمعية العامة للأمم المتحدة في دعوة كل دولة بأن تصبح طرفا في نظام روما الأساسي. وعلاوة على ذلك ، شجع الدول على تقديم تعهدات ملموسة لدعم المحكمة ، من أجل تعزيز كل من روح وأهداف نظام روما الأساسي.

من جانبه ، وزير خارجية سلوفاكيا السيد ميروسلاف لاجاك ، اشار الى أن المؤتمر الاستعراضي سيكون فرصة فريدة للدول للتفكير في الإنجازات التي تحققت للمحكمة الجنائية الدولية ، وإعادة تأكيد التزاماتها لمكافحة الإفلات من العقاب عند ارتكاب أبشع الأعمال الوحشية . العالمية وتنفيذ النظام الأساسي يلعبا دورا لا غنى عنه في هذا الصدد. وينبغي للدول مواصلة أنشطتها من أجل تحديد العقبات التي تعيق تحقيق عالمية الانضمام إلى النظام الأساسي وكذلك التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني ، والوسائل الملائمة للتغلب على تلك العقبات.

واكد رئيس المحكمة الجنائية الدولية ، القاضي سانغ هيون سونغ ، أن المحكمة سترحب بذل مزيد من الجهود لبناء إرادة وقدرة النظم الداخلية للعمل بصدق على التحقيق ومحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ، ولكن هذا هو أحد المجالات التي سوف يكون للمحكمة الجنائية الدولية على الاغلب دور ثانوي جدا ، في حين دعا الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على أن تأخذ زمام المبادرة.

وأشار رئيس الجمعية العامة ، السفير كريستيان ويناويسر ، أن العالمية لا تقتصر على عدد الدول الأطراف في النظام الأساسي ولكن كان هناك مفهوم ثاني ، و الذي هو الطابع العالمي لمكافحة الإفلات من العقاب ، الذي يتم تنفيذه عندما تقوم الدول بالوفاء بالتزاماتها في التحقيق ومقاضاة أشد الجرائم خطورة وفقا للقانون الدولي على الصعيد الوطني ، في محاكمها الوطنية. إشارة إلى هذا الالتزام من الهيئات القضائية الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب هو أمر ضروري ، كما هو الإصرار على الامتثال في الهيئات السياسية للأمم المتحدة. مكافحة الإفلات من العقاب هي مسؤولية مشتركة لجميع الدول والأطراف أو غير الأطراف في النظام الأساسي.

في الجزء الثاني من الندوة ، السيد ديفيد تولبرت ، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية ترأس لجنة تكون من: السيد. سيجفريدو رييس نائب رئيس البرلمان في السلفادور، السيد السفير كريستيان ويناويسر ، والسيدة باتريشيا أوبراين وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية في الأمم المتحدة ، والسيد وليام بيس ، منظم اجتماعات تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية.

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي من ٣١ مايو – ١١ يونيو في كمبالا (http://www.icc-cpi.int/menus/asp).